ردمد ١٦٠٧-٢٠٨١

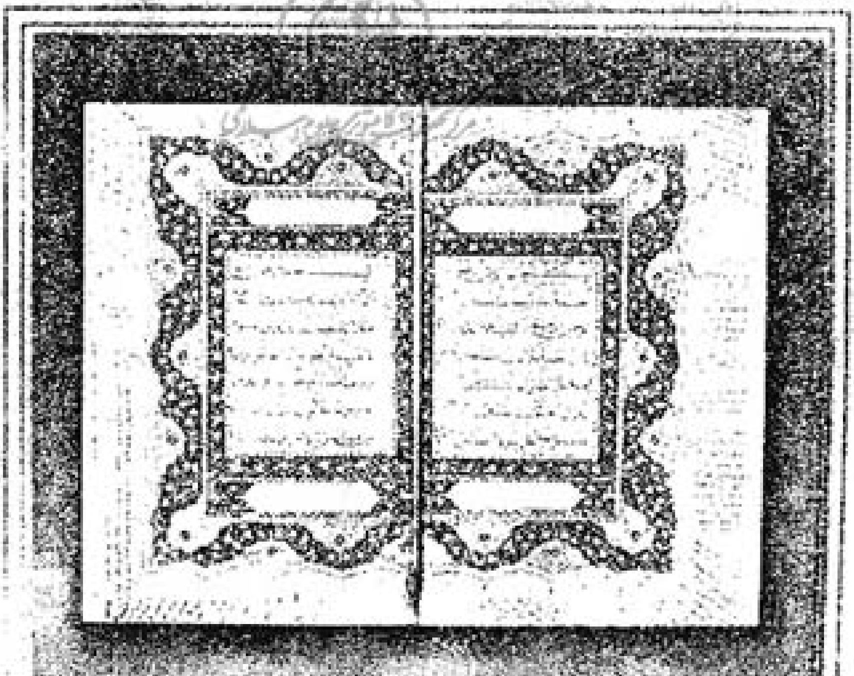
آفاق الثقافة والتراث

مجلة فصلية ثقافية تراثية

تصدر عن دائرة البحث العلمي والدراسات بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث

السنة الثالثة عشرة : العدد السادس والأربعون - جمادى الأولى ١٤٢٥ هـ - يوليو (تموز) ٢٠٠٤ م

■ صورة من مصحف شريف مزخرفة ومذهبة



Copy of Quaran decorated and golden

الفهــــرس

الافتتاحية

المقالات

التعريف بالمخطوطات

تحقيق المخطوطات

مظاهر اقتصادية في عصري المرابطين والموحدين بالأندلس والمغرب

الدكتور/ عبد الله محمد حسين الزيات
تاجوراء - ليبيا

إنّ من يتعلق بالبحث والنظر والتفكير لتستهويه كل تلك الميادين ولتستحثه كل ساحات الفكر، ومنابع المعرفة في أن يتساءل، ويحاول أن يجد الإجابة، ويفكّر في الظواهر، ويحاول أن يجد لها العلل التي بعثتها.

وبما أنّ قدرات الإنسان مقدرة ووقته محدود، وعمره أكثر محدودية؛ لن يستطيع الباحث أن يجد دائمًا الأجوبة المقنعة لكل ما يتساءل عنه، ولن يستطيع أن يروي ظمأه للمعرفة، ولا أن يكون عند مستوى شغفه الدائم بالعلم، ولا تطلعه المستمر إلى الحقيقة، على الرغم من محاولاته المستمرة لأن يبلغ ذلك ما استطاع إليه سبيلا، وبخاصة إن كانت الميادين التي يبحثها قريبة الصلة ومتينة العلاقة فيما بينها، كالعلاقة التي بين التاريخ والأدب، فهي علاقة وطيدة، حتى إن تصور انفصال أحدهما عن الآخر ربما لا يكون ممكنًا، وبخاصة انفصال الأدب عن التاريخ.

لقد طلب أحد أساتذتي في دراسات الدكتوراه، التي كانت قبل تسجيل الأطروحة، أن أكتب عن الشأن الاقتصادي في عصري المرابطين والموحدين. ولقد عرفت بعد إتمامي البحث السبب الذي من أجله كلّفني بالكتابة في هذا الشأن. ومهما كان السبب، ومهما كانت النتائج؛ فقد بدا الموضوع لي في أول وهلة غير مشجع؛ ربما لعدم وضوح صورة علاقة التاريخ بالأدب في ذهني، أو ربما

لأنني لم أعهد هذا النوع من البحث قبلا، وأنا المتخصص في الأدب العربي، ولكني توكلت على الله، وحاولت أن أخوض في هذا النوع من البحث، واتجهت ببعض المساعدة من الأستاذ نفسه، إلى المصادر والمراجع التي اعتقدت أنّها مفيدة في هذا الباب، فكان أن وقفت إلى هذه المادة التي أضعها بين يدي القارئ الكريم، فإن كان فيها شيء مما يفيده القارئ المتخصص، فذلك فضل من الله منّ به علي قبل أن يمنّ به عليه، وإن كان لا يستفيد في هذا النوع من القراء من هذا البحث، فأعتقد أنّ القارئ المثقف نفسه بتاريخ الأندلس وأدبها ربما لن يعدم فيه شيئًا مفيدًا.

وقد تناولنا الموضوع بشكل عام تلخص في النقاط الآتية: بيت المال - مناصب اقتصادية - حرف وصناعات اقتصادية - تصدير واستيراد - العملة - المرتبات - الضرائب - مصادر الدخل - وجوه الصرف - الفساد الاقتصادي - الجوائح والنكبات الاقتصادية والقحط.

نفهم من رسالة ابن عبدون أن بيت المال في عصر المرابطين بعامة، كان يجب أن يوضع في المسجد الجامع[1]، وقد فهم إميليو غارثيا غومث أنّ الذي كان يتحدث عنه ابن عبدون مال الوقف فقط[2]، ويجعل ابن عبدون المسؤولية المباشرة على بيت المال لقاضي المدينة الذي يستعين بمن يثق فيه؛ لإدارته من الفقهاء وأهل التقوى، ويجعل له مجلسًا استشاريًّا من أولئك الفقهاء، ولا يستطيع أحد أن يتصرف في شيء من أمواله، وإن كان في تجهيز الجيش لقتال الأعداء، إلا بإذن ذلك المجلس ومشورته[3]، وفي عصر الموحدين يختفي مصطلح بيت المال- على الأقل في المغرب - ليحل محله المخزن أو الأشغال[4].

مناصب اقتصادية

نجد في العصر المرابطي من الموظفين في الأمور الماليّة والاقتصاديّة: الوزير، والمحتسب، والقُبَّاض، والخُرَّاص، والمتَقَبِّلون، فكل واحد من هؤلاء له قدر من الإشراف أو العمل المباشر في الأعمال الاقتصاديّة، والماليّة[5]، وكان المشرف على هؤلاء جميعًا قاضي المدينة، كما يفهم من رسالة ابن عبدون. أمّا في عهد دولة الموحدين، فالذي كان مكلّفًا بالإشراف على جميع الأعمال الماليّة بالأندلس صاحب الأعمال بإشبيلية[6]، وقد وجدنا ما يفيد أنّ أربع وزارات[7]، كانت تختص بالاقتصاد والماليّة في عصر الموحدين:

١- ديوان الأعمال المخزنية: مهمته تحصيل الأموال العامّة، وإنفاقها، ومتابعة العمال والمشرفين في الدولة، والقبض عليهم إن اتهموا بالفساد. وكان لهذا الديوان موظفون وكلاء في كل المدن الكبرى المنضوية تحت لواء الموحدين، وكان لكل وكيل في هذه المدن مساعدان، أحدهما خازن للمال والآخر خازن للطعام. ويتولى صاحب الأعمال المخزنية في المدينة الإشراف على كل ما له علاقة بالأموال الخاصّة بالسلطان أو الخليفة، وهو ما يسمّى بـ«السهام السلطانية».

٢- متولي المجابي: وهو الذي يباشر المسؤوليات المتعلقة بتحصيل الضرائب والجزيات، وله أيضًا مساعدون في المدن والبوادي.

٣- متولي المستخلص: تسند إليه مهمّة الإشراف على أموال الخليفة والمحافظة عليها، وتحصيل

ما له علاقة بها من كل باب من أبواب الدخل أو غيره.

٤- متولي أموال النفقات والمحاسبة وهو، كما يبدو، له مهمة الإشراف على الأموال التي تنفق في أمور الدولة المختلفة، ومراقبة الصادر والوارد، والمحاسبة على كل ذلك.

[illegible]

نجد أسماء حرف وصناعات كثيرة كانت موجودة في الأندلس والمغرب في عصري المرابطين والموحدين، ويكفي أن نذكر من أصحابها مثلا الذين كانوا يعملون في حرف وصناعات تتعلق بالمواد الغذائية، مثل الحناطين، والخبَّازين[٨]، والجزارين، والهراسين، أي صانعي الهريسة[٩]، واللبانين والجبانيين[١٠]، والتيانين[١١] ، أو صناعات تتعلق بإعداد الغذاء وتجهيزه مثل الفرانين، والطباخين، والقلائين[١٢]، وبائعي المواد مثل الزيت والسمن والعسل[١٣]، كما نجد حرفًا تتعلق بصناعة الأقمشة والملابس والأحذية مثل البزازين[١٤]، أي بائعي الثياب، والكتانين[١٥]، والجلادين، والحصارين[١٦]، والفرائين، والحاكة[١٧]، وصناعات أخرى تتعلق بالملاحة وصيد السمك، مثل النواتية العاملين في الملاحة النهريّة[١٨]، وبائعي السمك[١٩]، كما نجد حرفًا أخرى كثيرة تتعلق بالوزن والكيل، أو النقل، أو العطارة، أو غير ذلك مثل السقائين، والقفازين، والحمالين، والحطابين، والخشابين[٢٠]، والعطارين[٢١].

[illegible]

لقد وجدنا بعض المؤرخين للعصرين المرابطي والموحدي يتحدث عن حركة تصدير واستيراد من المدن المغربية إلى الأندلسيّة وبين المدن الأندلسيّة فيما بينها، وكذلك بين المدن المغربيّة فيما بينها. فهذا البكري يفيدنا عن وجود تصدير بعض المواد والمواشي واستيرادها مثل الملح وحيوان اللمط وشجر الآس[٢٢].

ونلاحظ في بدايات القرن السادس الهجري، من خلال (نزهة المشتاق) للإدريسي، أن الغنى كان عامًّا في المغرب الذي كان تحت لواء المرابطين؛ فهو لا يألو يحدثنا عن حركة تصدير واستيراد بين المدن الأندلسيّة الجنوبيّة، وأن الإشبيليين كانوا يصدرون إليها الزيت، ويعودون بالطعام (الحبوب) إلى سائر بلاد الأندلس[٢٣]، وكما هو الشأن في ميناء فضالة بالمغرب، الذي كان يصدر منه إلى الأندلس الحنطة والشعير والفول والحمص والغنم والمعز والبقر[٢٤]، كما يحدثنا عن حركة إنتاج في هذه المدينة أو تلك، ذاكرا رخص الأسعار ورغد العيش، فيقول متحدثًا عن فاس: «نعمها كثيرة، الحنطة فيها رخيصة جدًّا، فواكهها كثيرة رخصها زائد»[٢٥]، ويقول متحدثًا عن السوس: «بلاد حنطة وشعير وأرز ممكن بأيسر قيمة»[٢٦]، ويذكر أيضًا رخص أسعار القمح في قلعة بني حماد الموجودة اليوم بالجزائر[٢٧]، وغير ذلك من الموانئ، مثل أنفا وأسفي، أو المواد مثل النحاس والقطن[٢٨]، ومعروف أنّ حركة تجارية واسعة كانت في غرب أفريقيا وغيرها من مناطق الدولة المرابطية، أدارها الملثمون واستفادوا منها[٢٩]، وقد شجع الحكامُ المرابطون في أول أمرهم الفنانين والصنَّاع مثل المهندس عبد الله بن يونس الأندلسي، الذي استخدم السواقي، وحفر الآبار بمراكش، فكثرت بها البساتين كما تذكر عصمت دندش[٣٠]. وكانت عوامل الاستقرار السياسي في بعض حقب الدولة المرابطية مساعدة على حركة تجارية داخلية وخارجية، كما كان لازدهار

الأسطول البحري المرابطي أثر في ذلك[31]. ومن أهم الصناعات التي تذكر في عصر المرابطين صناعة الحرير، والجلود، والفخّار، وقصب السكر، والزجاج، والمغازل[32]. وعلى الرغم من ذلك إلا أنّ الاقتصاد المرابطي، وإن بدا مزدهرا في بعض مدد حكمهم، ظل ازدهاره ازدهارا سطحيًا[33].

وجد ازدهار اقتصادي في عصر الموحدين؛ إذ «اتسعت الزراعة، وراجت التجارة، ونهضت الصناعة، وقد غرس بعض الخلفاء البساتين، وحثّ بعضهم الناس على الزراعة وأشركوا الجند في الحصاد، ووجد استغلال للمعادن[34]، وانتشرت صناعة السفن[35]، والسلاح، والأدوات الزراعية، والمنسوجات، والسكر، والزيت، ونتيجة لهذا الازدهار الزراعي والصناعي شهد عصر الموحدين انطلاقة تجارية كبيرة على المستويين الداخلي والخارجي، فكان أن تاجروا خارجيًا مع أوربا والسودان والمشرق العربي»[36].

يتردد اسم الدينار أو الدرهم، أو كلاهما، اسمًا للعملة المرابطية، وقد كان ينقش على الدينار أو الدرهم اسم الأمير، كل حسب المدة التي يحكمها. ويبدو أنّ أول إصدار للعملة المرابطية كان سنة ٤٦٤هـ/١٠٧١م، حين أنشأ الأمير يوسف بن تاشفين دارًا لسك العملة بمدينة مراكش، وضرب فيها الدراهم التي جاء في وصفها أنها مدوَّرة، زنة الواحد منها درهم وربع سكة من حساب عشرين درهمًا للأوقية، وهو الدرهم المعروف في الدولة الموحدية، كما أفاد صاحب البيان المغرب[38]. ومن هنا نعرف أنّ اسم الدرهم كان متداولاً في زمن المرابطين والموحدين بالمغرب والأندلس. وقد أفاد أبو عبيد البكري أن الدرهم المسكوك كان قليل الوجود في بداية قيام دولة المرابطين؛ أي في سنة ٤٦٠هـ، وهو العام الذي كان يكتب فيه كتابه[39]. أما الدينار فقد كان متداولاً في عهد الدولة المرابطية؛ إذ أصدر ابن تاشفين[40] الدينار الذهبي باسم الأمير أبي بكر بن عمر، الزعيم المرابطي السابق له[41]، وذلك في سنة ٤٦٤هـ/١٠٧١م، وبعد أن أصبح يوسف الزعيم الأول والقائد الأعلى للمرابطين أصدر الدينار باسمه، وكان ذلك الدينار مكونًا من الذهب، نقش في إحدى صفحتيه «لا إله إلا الله محمد رسول الله»، وتحت هذا الشعار وضع اسم ابن تاشفين «أمير المسلمين يوسف بن تاشفين»، وفي الصفحة نفسها أيضًا، وفي شكل دائري، نقشت الآية الكريمة: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾[42]، أما الصفحة الأخرى فقد نقش فيها «أمير المؤمنين العباس»[43]. وقد كانت المدينة التي تضرب فيها العملة، وتاريخ الضرب، يذكران على العملة، وكان من بين المدن التي ذكرت على العملة المرابطية سجلماسة، وأغمات، وسبتة، ومراكش، وفاس، وقرطبة، وغرناطة، وإشبيلية، وشاطبة، ومرسية، والمرية[44]، ومالقة، وغيرها[45]، وهي ميزة لم توجد في النقود الموحدية التي خلت القطع الموجودة منها من أي ذكر للمدينة أو التاريخ سوى بعض القطع الفضية، ذكر أنها طبعت في قرطبة[46].

وتعدّ النقود المرابطية الذهبية من أجود أنواع النقود التي عرفت في الأندلس والمغرب حتى عصر المرابطين[47]، ولجودة النقود المرابطية وشهرتها في الأندلس، كان الفونسو الثامن[48] نفسه يطبع نقودًا مشابهة للمرابطية؛ إذ كانت تحمل اسم طليطلة[49]، وكتب عليها بحروف عربية، وبدل الشهادتين نقش عليها عبارة «الله وحده»[50]، وهي إن لم تكن مطبوعة في قرطبة المرابطية أو غيرها

من مدن الأندلس فهي مقلدة للنقود المرابطية[٥١]، حتى إن المرابطية ظل اسمًا للعملة يتردد في قشتالة بعد هذه المدّة بكثير. وأول عملة مرابطية أندلسية من فضة تنتمي إلى عصر علي بن يوسف بن تاشفين، وطبعت باسمه، وتحمل التواريخ ٥٠٢هـ، ٥٠٣هـ، ٥٠٧هـ[٥٢].

وأفادنا صاحب البيان عن عهد الموحدين أن الدرهم المدعو بالجوهري كان معلومًا في عصره[٥٣]، وهو كان قد عاصر الدولة الموحديّة كما هو معروف، ولا ندري إن كان هذا الدرهم هو الذي كان مربعا[٥٤]، أو مركونا[٥٥]، أم درهم آخر غيره، كما ذكر ابن صاحب الصلاة أن المثقال كان اسم عملة في عهد الدولة الموحدية؛ لأنّ الجنود الموحدين والمرتزقة، الذين كانوا معهم، قد قبضوا عقب إحدى المعارك خمسة مثاقيل لكل واحد منهم[٥٦].

وقد ظل الدينار الموحدي مدورًا، أضيف في وسطه شكل مربع[٥٧]، حتى وصل المأمون إلى السلطة، فرد النقود الموحدية المدورة ومحا اسم المهدي منها[٥٨]. ومن بين الدنانير التي عرفت في عصر الدولة الموحدية الدينار المدعو بالدينار المؤمني، نسبة إلى عبد المؤمن بن علي، الذي كان قد أمر بصكه أو حمل اسمه[٥٩]، والدينار اليوسفي نسبة إلى يوسف بن عبد المؤمن[٦٠]. وقد ذكر محمد عبد الله عنان أنّ من الإنجازات التي قام بها الخليفة المنصور الموحدي مضاعفة وزن الدينار الموحدي، وكان لذلك أثره في الرواج الاقتصادي[٦١]. فقد كان الدينار في عهد العاهلين السابقين يزن غرامين وستة وثلاثين بالمئة من الغرام، فضوعف في عهده إلى أربعة غرامات واثنين وسبعين بالمئة من الغرام، ومن هذا التضعيف أو المضاعفة عرف الدينار الموحدي بهذا الاسم فيما بعد بين مسيحيي إيبريا في اللغة الإسبانية Dobla أو Doblan[٦٢] التي عرفت أيضا عملة بين المنصرين الموريسكيين معربة دوبلة ودوبلات[٦٣].

وأكثر ما كان يكتب على الدينار الموحدي عبارات مثل «لا إله إلا الله ، الأمر كله لله، لا قوة إلا بالله»، ومثل عبارات «الله ربنا، محمد رسولنا، المهدي إمامنا»[٦٤]، والخط الذي كان يكتب به على النقود المرابطية غالبًا الخط الكوفي، بينما كان الخط المكتوب على النقود الموحدية خط الثلث[٦٥]. وقد كان المثقال متعارفًا عليه أيضًا في الدولة المرابطية، ذلك أنه يذكر أن مهر بعض النساء بلغ بالأندلس على عهد المرابطين ستين مثقالاً مرابطيًّا[٦٦]، كما عرف العهد الموحدي أيضًا هذه العملة[٦٧]، وكان عملة ذهبية أيضًا، قال عنه علي بن يوسف الحكيم : إنه يساوي سبعة أثمان الدينار ونصف ثمن دينار من دنانير العصر المريني، الذي عاش فيه الحكيم نفسه[٦٨]، ويفهم من ذلك أن المثقال وحدة صغيرة في الدينار، كما أن القيراط أيضًا أصغر وحدة في الدرهم[٦٩]، وقد طبعت في إشبيلية عملة من قيراط باسم الأمير علي بن يوسف بن تاشفين[٧٠]. وقد عرف في كتب التراث أنّ الدينار، عندما يذكر، ينصرف إلى الذهب[٧١]، أما الدرهم فإنّه يعني عملة الفضّة، ووجدنا ما يؤكد أن الأمر كان كذلك في عهد المرابطين[٧٢]، وفي بعض عهود الدولة الموحدية . ففي عام ٥٩٥هـ/ ١١٩٨م أمر الخليفة الموحدي يوسف بن عبد المؤمن أن يختن كل أطفال مراكش، وأن يُعطى كل واحد منهم دينارًا ذهبًا، ودرهمًا فضة، وفاكهة[٧٣]، ويظهر أنّ الدينار الموحدي كان من ذهب في كل عهود الخلفاء والحكام الموحدين[٧٤]. وما يفهم من كلام الحكيم أنّ الدينار كان يعني دائمًا العملة من ذهب، وأنّ

الدرهم كان يعني دائمًا العملة من فضة[75]، وقبل الحكيم أكدّ ابن الخطيب أن العملة النصرية في غرناطة كانت فضة خالصة، وذهبًا إبريزا على حد قوله. وقد ذكر بعد ذلك أن في العملة النصرية تأثرا بالعملة الموحدية من بعض الوجوه[76].

كان مرتب الجندي المرابطي، الذي يؤدي عمله في الأندلس في الأيام العادية، خمسة دنانير شهريًا مع نفقته وعلف فرسه. ومن كان يظهر تفوقًا بين الجنود يعطى ولاية منطقة يستفيد مما تنتجه، ويستثمرها كما يشاء[77]، وذلك في الظروف الطبيعيّة، أمّا في ظروف الغزو والمعارك: فإنّ الجندي يتقاضى إضافة إلى هذا المرتب جزءًا كبيرًا أو صغيرًا من الغنيمة حسب مقدارها وحسب عدد الجنود المشاركين في المعركة؛ ففي معركة الزلاقة جاء في رسالة عن ابن تاشفين في وصف غنائمها: «ولقد ارتبط كل فارس منا خمسة الأفراس أو أزيد، وأما البغال والحمير فأكثر من ذلك، وأما الثياب والمتاع فناهيك، والأسرَّة بأوطئة الحرير والثياب والأوبار عدد ليلهم»[78].

وفي عهد الدولة الموحدية كان لكل جندي موحدي راتب منتظم، وقد حتّم ذلك أن يضمّ الجيش الموحدي إلى صفوفه جنودًا من المرتزقة الأوربيين وغيرهم، فلقد ذكر ابن صاحب الصلاة: أنّ الجندي الموحدي والعسكري المرتزق المرافق له قبضَ عقب معركة معينة وقعت في شهر المحرم من سنة ٥٦٨هـ/١١٧٢م، خمسة مثاقيل ونصف[79]، وعقب انتصار عبد المؤمن على أسطول نورمندي صقلي، كان قد حاصر المهديّة عام ٥٤٣هـ/١١٤٨م، وزّع عبد المؤمن على المجاهدين المشتركين في هزيمة ذلك الحصار اثني عشر ألف دينار مؤمنية[80]. وفي عام ٥٦١هـ/١١٦٥م، بعد أن تمكن موحدون ومساعدون لهم من الشمال الأفريقي من تحقيق انتصارات على الثائر بالأندلس ابن مردنيش، ورجعوا إلى مراكش، خرج يوسف بن عبد المؤمن - الذي كان في تلك الحقبة أميرًا - في استقبالهم، وأقيمت احتفالات كبيرة، وزع فيها كثيرًا من الهدايا، وصرف فيها مئة دينار لكل موحدي، وعشرين دينارا لكل جندي مشارك مع الموحدين في تلك المعارك ضد ابن مردنيش[81].

وقد عرف مرتب أفراد الجيش الموحدي بشكل أكثر انتظامًا فيما سمي بالبركة التي كانت تدفع كل ثلاثة أشهر للموحدين، وكل شهر للجنود المسمّين بالأغزاز، وكان يدفع للجنود علف الدواب ومؤنتهم الشخصية[82]، كما كان يدفع مرتبات منتظمة لكل موظفي الدولة من وزراء وقضاة وكتاب وغيرهم[83].

يذكر محمد عبد الله عنان[84] أنّ مبادئ مؤسسي هذه الدولة وقوادها، ودولة المرابطين في بداية الحكم، لم تكن تجمع الضرائب التي لم تقررها الشريعة الإسلامية. بل كانت تصرح بإلغاء أو إبطال كل الضرائب التي لا تجيزها الشريعة، وقد قال البكري، الذي كان يؤرخ للمرابطين وهم في بداية حكمهم: «وهذه القبائل، التي قامت بعد الأربعين والأربعمائة بدعوة الحق، ورد المظالم، وقطع جميع المغارم»[85]، وفي رسالة موجهة من الأمير يوسف بن تاشفين إلى عماله ببلنسية يوصي بأخذ الضرائب التي أجازها الشرع فقط، وهي الزكاة[86]، أو ما شابهها. كما قال في نصيبها المعلوم، وعلى سنة نبيه[87] ﷺ. وكان إلغاء كل ما ينافي الشريعة، خصوصًا الضرائب، شيئًا لا بد منه

كمسوغ سياسي، اعتمد عليه المرابطون في قيامهم على ملوك الطوائف، الذين كانوا أرهقوا شعوبهم بالضرائب والمكوس، وهو - أي إلغاء الضرائب غير الشرعية- سيكون مسوغًا سياسيًا يعتمد عليه الموحدون في قيامهم على المرابطين[88]، الذين رأى فيهم الموحدون خروجًا على الإسلام بتصرفاتهم، التي لا تجيزها الشريعة. ففي رسالة وجهها عبد المؤمن بن علي سنة ٥٤٣هـ/١١٤٨م إلى الموحدين والرعيّة بالأندلس نجد أنّ من الأسس التي قام عليها الموحدون «وجوب الكف عن اقتضاء أيّ مغارم أو مكوس لا تبيحها الشريعة، ولا تتفق وقواعد العدل»[89]. وقد جاء في تلك الرسالة أيضًا: «وقد ذكر لنا أمر المغارم والمكوس والقبالات وتحجير الرأس وغيرها ما رأينا أنه أعظم الكبائر جرمًا وإفكًا، وأدناه إلى من تولاه دمارًا وهلكًا.... وهل قام هذا الأمر العالي إلا لقطع أسباب الظلم... وإجراء العدل»[90]. وبيّن الأديب الرحالة ابن جبير في موازنته بين ما كان يعانيه الحجاج في الحجاز من النهب والسلب وكثرة الضرائب والمكوس، وبين ما رآه بزعمه في الأندلس والمغرب في عصر الموحدين من عدالة، وانتفاء لتلك الضرائب، يجعله يتمنى استيلاء هؤلاء على الحجاز؛ ليعم الأمن ويُرفعَ عن الحجاج الضيم ونهب الأموال[91]، قال : «لا عدل ولا حق ولا دين على وجهها إلا عند الموحدين، فهم خير أمّة العدل في الزمان»[92]، أما غيرهم من الحكام، وبخاصة أهل الحجاز في تلك الحقبة، فكانوا: «يعشرون تجار المسلمين، كأنهم أهل ذمة لديهم، ويستجلبون أموالهم بكل حيلة وسبب، ويركبون طرائق من الظلم لم يسمع بمثلها»[93]. وقد كانت القبالة (وهي نسبة من الإنتاج المعروض في الأسواق تؤدّى عينًا إلى الدولة) مفروضة على كل شيء في أواخر عهد المرابطين بمراكش، مهما كان تافهًا ورخيصًا، وعندما أطاح بهم الموحدون ألغوا تلك القبالة[94].

كان ذلك هو الانطباع الذي أخذناه على عهد بدايتي دولتي المرابطين والموحدين؛ أي اتجاه عام إلى إلغاء الضرائب، التي لم تكن مقررة في الشريعة، ولكن ما إن تتقادم الدولة، ويبدأ نجمها في الأفول، ويتضعضع بنيانها، حتى يتجه ولاة الأمر فيها إلى فرض ضرائب ومغارم كثيرة على الناس، وبحجج واهية متعدّدة، مثل اتساع المسؤوليات المدنية والعسكرية والإعداد للجهاد، وغير ذلك.

لقد أوجد القائد المرابطي عبد الله بن ياسين ضريبة سميت «الثلث من الأموال المختلطة»[95]. والأمير يوسف بن تاشفين نفسه فرض على اليهود ضريبة، وصفها ابن عذاري بأنها ثقيلة، وذلك في جميع أرجاء بلاده، التي لم يدخل بعد في نطاقها إقليم الأندلس، وقد بلغ دخل المملكة من هذه الضرائب «مئة ألف دينار عشرية ونيف على ثلاثة عشر ألف دينار»[96]. كما أنه كثيرًا ما فرض الضرائب على رعاياه بحجة تمويل جيوش المجاهدين. وكان يفعل ذلك بفتوى بعض الفقهاء، وحدث مرة أن فقيهًا من المرية رفض دفع هذه الضرائب، ورأى أنها إتاوة لامسوغ لها، وطلب من ابن تاشفين أن يمثل أمام الناس بالمسجد، ويقر بأنه لاشيء في بيت المال، كما كان يفعل عمر بن الخطاب[97]. وإنّ أمير المرابطين حفيد يوسف بن تاشفين لم ير له من مهمة سوى جمع الأموال، كما يقرر عبد الواحد المراكشي، حيث قال بعدما وصف الفساد الذي كان سائدًا في عصر ذلك الأمير: «وأمير المسلمين في ذلك كله - الفساد - يتزيد تغافله، ويقوى ضعفه، ويقتنع باسم إمرة المسلمين، وبما يُرفع إليه من الخراج»[98].

وكان علي بن يوسف بن تاشفين قد لجأ إلى فرض الضرائب على كل شيء، مثل الصابون والعطور والنحاس والمغازل وكل شيء يباع، جلّ أو صَغُر، كل على قدر قيمته، وجعل وسيلته في تحصيل ذلك الموظفين النصارى، وهو ما يشير إلى رفض الرعية المسلمة لهذه الضرائب، وأنفتهم من الاشتغال بجمعها. وكان علي قد اتخذ النصارى في الجيش، وحباهم كثيرًا من المال من أجل إعانته على المسلمين، الذين يرفضون حكمه وضرائبه، وكان أولئك النصارى قد بالغوا في طرق أخذ الضرائب من الناس(٩٩).

وفي سنة ٥٢٥هـ/١١٣٠م، تسبب فرض الضرائب على أهل قرطبة لأجل إصلاح سورها في الثورة على قاضي القضاة فيها، المدعو بابن المناصف، حتى رجمه الناس بالحجارة، وقد أعفاه المرابطون من منصبه بعد ذلك(١٠٠).

وكان عبد المؤمن بن علي أول من أحدث الخراج بالمغرب، حيث أمر بتكسير بلاد المغرب وإفريقية بالفراسخ والأميال طولا وعرضًا، وإسقاط الثلث مقابل الجبال والأنهار والطرقات، وما بقي فرض عليه الخراج، وألزم كل قبيلة بدفع قسطها من الزرع والورِق(١٠١)، وفي بعض الأحيان، وفي حقبة مبكرة من تاريخ دولة الموحدين، نجد حكامهم يختلقون ضرائب مختلفة، يصفها بعض المؤرخين بأنها نهب للأموال، يقول الإدريسي عن ترك الموحدين للصلاة في جامع ابن تاشفين بمراكش بعد بنائهم لجامع آخر: «وبنوا لأنفسهم مسجدًا جامعًا، يصلّون فيه بعد أن نهبوا الأموال، وسفكوا الدماء، وباعوا الحرم، كل ذلك بمذهب لهم يرون ذلك فيه حلالاً»(١٠٢).

وكان ينادى للجهاد أو تحصين البلاد الأندلسية، فيستجيب الناس ويدفعون المال طواعية كما حدث في عهد أبي يعقوب يوسف بن عبد المؤمن، حين استدعى غرب إفريقية والولاة بها بقصيدة من إنشاء ابن طفيل، حرض فيها على غزو ابن مردنيش وتأمين الأندلس. فاستجاب المدعوون «وكان عدد الخيل الواصل من إفريقية أربعة آلاف فرس ومئة وخمسين جملاً من المال الصامت»(١٠٣).

والضريبة التي كانت شائعة في نظام الدولة القديم، وهي الوحيدة التي لم توجد في نظام الموحدين، الجزية، كما يذكر الدارس لنظم هذه الدولة(١٠٤).

مصادر الدخل:

لعله من المفروض أن نتحدث عن مصادر الدخل في الدولتين المرابطية والموحدية، إذا عددنا الضرائب والخراج والزكاة مصادر للدخل، ومعها إلى الغنائم التي كانت تشكل الجزء الأكبر من الدخل في بعض الحقبات من تاريخ تينك الدولتين. وذلك ما تشير إليه بعض الشواهد، التي يمكن أن نسجل بعضًا منها، فمثلاً يقول ابن عذاري: «وفي هذه السنة - ٤٦٤هـ/١٠٧١م - غنم (يوسف بن تاشفين) غنائم كثيرة من قبائل في جهة سجلماسة من زناتة وغيرهم، فدون الدواوين، ورتب الأجناد، وطاعته البلاد، وكتب إلى بعض إخوانه في السر من أبي بكر بن عمر يحضهم على الوصول إليه»(١٠٥). وهنا تبدو العلاقة الكبيرة والواضحة، التي جعلها ابن عذاري بين إنشاء الدولة في نظمها الإدارية واستقرارها وبين الغنائم الكثيرة. ويذكر البكري أن المرابطين في عهد عبد الله بن ياسين: «غزوا أوغست التي كانت عاصمة غانة قبل دخولها الإسلام، وكانت غنية وعامرة، لأهلها أموال

عظيمة ورقيق، حتى إنّ الرجل منهم كان يملك ألف خادم وأكثر، فاستباح المرابطون حريمها، وجعلوا جميع ما أصابوا فيها فيئًا»(١٠٦).

ونجد تلازمًا دائمًا بين ازدهار الدولة وانتصاراتها وكسبها الغنائم من جهة، ثم بين تقهقرها وهزائمها وسلب الغنائم منها من جهة أخرى؛ فعندما كان المرابطون في عنفوان القوة كانوا يحققون الانتصارات، ويكسبون الغنائم، التي كان لها أثر كبير في إنعاش اقتصادهم، بل إنّ أمراء الطوائف كانوا يبعثون إليهم بالهدايا الثمينة؛فعندما دخل يوسف بن تاشفين الأندلس في سنة ٤٨٧هـ/١٠٩٤م، تلقى بقرطبة هدية سنية من أمير سرقسطة المقتدر ابن هود؛ حيث وجه هذا الأخير ابنه عماد الدولة إلى يوسف بن تاشفين «بهدية جليلة، منها أربعة عشر رُبعًا من آنية الفضة... فأمر يوسف بضربها قراريط، وفرقها ليلة عيد النحر في طبقات المرابطين»(١٠٧).

وقد كان المرابطون يتلقون الهدايا من قبل الأمراء الذين يُخضعونهم، أو كانوا كثيرًا ما يصادرون أموالهم، ولكن لم يهتم الموحدون بمصادرة أموال المرابطين الخاضعين لهم، فحين بعث المرابطون في مدينة غرناطة إلى عاصمة الموحدين معلنين عن رغبتهم في الصلح «بعث إليهم الموحدون من يحملهم إلى المغرب هم وأموالهم دون أن يمسهم سوء»(١٠٨). كان الموحدون يكرمون الأمراء والقواد، الذين يستسلمون لهم، كما فعلوا مع هلال بن مردنيش صاحب شرق الأندلس حين جاء في وفد من إخوته وأصحاب أبيه وقواده إلى عبد المؤمن في إشبيلية مبايعًا ومسلمًا، فخرج إليهم عبد المؤمن يصحبه الأمراء الموحدون وأكرموا وفادتهم، وأنزل ابن مردنيش في قصر ابن عباد، وأنزل أصحابه ومرافقيه في قصور تليق بهم. وكما قال ابن عذاري: «أُفهموا أنهم الأقارب والأصاحب، ورحبت بهم المملكة والدولة»(١٠٩). وكان إكرام الموحدين للقواد الخاضعين لهم قد بلغ حدًّا كبيرًا إلى درجة أنهم كانوا يدفعون لهم الأموال الطائلة(١١٠).

والمعارك التي خسر فيها المرابطون، وكانت متزامنة مع سقوطها، أكثر من أن تحصى، من ذلك مثلا ما حصل سنة ٥٢٩هـ/١١٣٤م، حيث هُزم المرابطون بالأندلس هزيمة كبيرة، وخسروا غنائم كثيرة «ساق منهم النصارى غنائم وأموالا طائلة»(١١١). وفي المعركة التي سقطت فيها مراكش سقوطًا أخيرًا في أيدي الموحدين «استولى عبد المؤمن على ذخائر ابن تاشفين، وجميع أمراء لمتونة، مما لا يحيط به حصر ولا وصف ولا بيان»(١١٢).

وفقدان الغنائم يعدّ نضوبًا في مصادر الدخل، كما أن اكتسابها يعدّ دعمًا لها وتنشيطًا، ونظرًا لما للغنائم من أهمية في تكوين الدولة، رأينا ابن القطان يهتم بالتنصيص على أول غنيمة غنمها الموحدون(١١٣). وذكر الغنيمة التي كان لها أهميتها بالنسبة للموحدين؛ حيث أمدتهم بأدوات الحرب؛ قال متحدثًا عن المرابطين: «فانهزموا وتركوا أسلحتهم وخيلهم وأمتعتهم....، وكان لا درع لهم - أي الموحدين- ولا عدّة»(١١٤)، ويذكر ابن القطان في هذا السياق، متحدثًا عن معركة أخرى، كان القائد الموحدي فيها أبو حفص، الذي قال عنه: «واستاق من خيلهم... ثلاثة آلاف فرس، اقتسمها الموحدون وقُوُّوا بها»(١١٥).

ومن مصادر الدخل أيضًا الأموال المصادرة من الموظفين المتهمين بالفساد، أو المتمردين على

الدولة الموحدية، أو الأشخاص المخالفين للقانون(١١٦).

وكان هناك مصادر أخرى للدخل، مثل أخماس المعادن، كالحديد والكبريت والنحاس، وغيرها(١١٧)، ومثل المشاريع التي نجوز لأنفسنا تسميتها بالمشاريع الاستثمارية(١١٨). كالحديقة أو المزرعة التي أنشأها عبد المؤمن في ضواحي مراكش، وكانت تنتج ما قيمته ثلاثون ألف دينار مؤمنية(١١٩)، ومصادر الدخل الخاص بالأفراد الناتج عن ممارسة الحرف والصناعات المختلفة، التي أشرنا إلى بعض منها سابقًا، والتي تساهم أيضًا في الدخل العام عن طريق ما يفرض عليها من ضرائب.

١- **الدفع لذوي القربى:** من أساليب حكام المرابطين محاباة ذوي القربى، وشراء سكوتهم عن منازعتهم في السلطة، كما فعل يوسف بن تاشفين حين ابتنى مراكش، وأحسّ أنّه جدير بالإمارة، وسار إليه أبو بكر اللمتوني لتسليم الإمارة، وكان ذلك في حشد من أقارب كلا الرجلين. وعندما نزل ذلك الحشد مراكش أكرم يوسف وفادتهم على قدر منازلهم، كما قال ابن عذاري(١٢٠)، وقد دفع ابن تاشفين مبلغًا كبيرًا إلى ابن عمه وسلفه في الإمارة أبي بكر؛ إذ دفع له «خمسة وعشرين ألف دينار من الذهب، وسبعين فرسًا، خمسة وعشرون منها مجهزة بفاخر الجهازات، وسبعين سيفًا محلاة، وعشرين من الأشاير (العطايا) الذهب، ومئة وخمسين من البغال، وعددًا من الذكور والإناث (العبيد والجواري)، وخدورًا كثيرة بنفيس الأمتعة، والكُسى الفاخرة، وبعث له عشرين جارية أبكارًا، وجملة من خدم الخدمة، ووجه له بمئتين من البقر، وخمسمائة رأس من الغنم، وألف ربع من دقيق الدَّرمق - نوع من الدقيق - واثني عشر ألف خبزة، وسبعمائة مد من الشعير، ووزنًا صالحًا من العود والعنبر والمسك(١٢١).

وليس هذا فحسب، بل إنّ الأمير أبا بكربقي يتلقى الإمدادات من يوسف بن تاشفين ثلاث سنوات بعد تخليه عن رئاسة المرابطين؛ أي حتى وفاته، وكأنّ تلك الإمدادات هي الثمن الذي يدفعه يوسف مقابل سكوت أبي بكر له عن الإمارة، وعدم نزاعه إياها.

ونجد، في عهد الدولة الموحدية، تقاليد مشابهة لهذه؛ أي دفع الأموال للمقربين السياسيين، أو لعامة الناس لأهداف سياسية. ففي إعلان خلافة أبي يوسف يعقوب المنصور، الذي حدث في إشبيلية عام ٥٨٠هـ/١١٨٤م، أعطى هذا الخليفة هدايا لكل الناس، وبخاصة أقرباؤه من الموحدين، وعلى رأسهم أبو زيد الموحدي، الذي أسندت إليه مهمة الإعلان عن بداية خلافة المنصور، حيث منح اثني عشر ألف دينار(١٢٢).

٢- **حكام المدن والثوار الخاضعون:** أما هؤلاء فكانوا يخضعون للمرابطين دون حرب، وكان هؤلاء يعدونهم بالعفو عنهم نظير استسلامهم، وكانوا يبقون لهم ما بأيديهم من أموال، كما حدث مع أمير مدينة تلسمان العباس بن يحيى الزناتي، الذي بعث إليه المرابطون واعدين إياه بالعفو عنه إن هو تنازل عن المدينة، وكان ذلك منه، وأُخِذ إلى مراكش «فأنعم عليه أمير المسلمين بكل خير، وأمر له بظهائر كريمة، وانصرف إلى وطنه»(١٢٣).

غير أن الموحدين كانوا أكثر سخاء في هذا الميدان من المرابطين، حيث كانت الوفود المبايعة للموحدين تنال كثيرا من الأعطيات، مثل ما حصل مع وفد إشبيلية، الذي كان يتقدمه أبو بكر بن العربي حين أقبل مبايعًا باسمها الأمير الموحدي سنة ٥٤٢هـ/ ١١٤٧م فرجعوا بالجوائز والإقطاعات(١٢٤). وقد حصل مثل هذا مع وفد أندلسي آخر، ذهب إلى الخليفة عبد المؤمن بن علي في سلا، عندما نادى بالجهاد سنة ٥٥٣هـ/١١٥٨م، وكان ضمن أعضاء الوفد الشاعرة الأندلسية حفصة بنت الحاج الركونية، التي أنشدت شعرها أمام عبد المؤمن طالبة منه إقطاعات لقرية ركونة (Requena)، التي تنتسب إليها، فحصلت على ذلك الإقطاع، وعاشت عيش الملوك(١٢٥).

وعندما نزل عبد المؤمن في المهديّة فاتحًا حادثته الوفود من المناطق المجاورة، تونس وليبيا مبايعة، فكان قد أعطاها صلة(١٢٦).

وكان ذات مرة ضمن مجلس عبد المؤمن يحيى ابن عبد العزيز أمير قلعة بني حماد، المنضم إلى الموحدين، وذُكر في ذلك المجلس تعذر الصرف. فقال يحيى: إنّه يعاني مشكلة من ذلك، فلمّا قام هذا الأخير من المجلس أتبعه عبد المؤمن ثلاثة أكياس كلها صروف، قائلاً له: «لن يتعذر عليك مطلوب مادمت بحضرتنا»(١٢٧).

وعندما وصلت وفود عربية مبايعة عبد المؤمن ابن علي أعطى لكل جندي، إضافة إلى السلاح والمركوب، خمسة وعشرين دينارًا. أما الأمراء فأعطى كل واحد منهم ستة دنانير وخمسين لكل شيخ، ومئة لكل رئيس(١٢٨). ولما استرد المهدية من أيدي الروم الصقليين أبقى أبا يحيى حسن بن علي، آخر ملوك أفريقية في المهديّة وأقطعه بها رزقًا جزيلاً، وأمر نائبه عليها أن يتخذ الأمير الأفريقي معينًا له(١٢٩).

أما أبو يعقوب يوسف بن عبد المؤمن فإنه قد ذكر من قبل مؤرخيه بالسخاء والجود كثيرًا(١٣٠)، وكان يستعمل أيضًا طريقة سلفه في إغداق الأموال على المناوئين بعد استسلامهم، كما فعل مع هلال ابن محمد بن سعد بن مردنيش صاحب شرق الأندلس، فقد أعطاه في يوم واحد اثني عشر ألف دينار، وأمر له ولبنيه بخيل وأموال وخلع، وسلمه صندوقًا كان من تركة أبيه ضمن ما غنمه من الموحدين، حوى ما لا يقل عن أربعين ألف دينار(١٣١).

٣- عطاء الشعراء والعامّة والمسجونين وتشييد المنشآت: إنّ إغداق الأموال والهبات على الشعراء كان ديدن الدولتين المرابطية والموحدية، فالأولى على الرغم من نعت بعض المؤرخين أميرها يوسف بن تاشفين بأنه كان بربريًا لا يفهم العربية(١٣٢)، ولا يطرب لسماع شعرها، إلا أنّ التاريخ حفظ لنا رواية تقول: إنّ هذا الأمير «قد امتدحه الشعراء في حركاته وغزواته، وصدوره ووروده، فأجزل لهم العطاء»(١٣٣). وكذلك كان شأن ابنه علي، الذي «قصدته زعماء الأقطار مهنئة، وامتدحته الشعراء، فوهب الهبات لهم»(١٣٤). كما نجد بعض ولاتهم يبالغ في إعطاء الشعراء مقابل مدحهم، كما هو مشهور في قصة الأمير المرابطي أبي بكر بن تفلويت، الذي أقسم ألا يرجع الشاعر الفيلسوف ابن باجة إلى بيته إلا ماشيًا على الذهب. كل ذلك لأن هذا الشاعر مدحه، وكان احتيال الفيلسوف بأن بحث عن شيء من الذهب جعله في قدمه ومشى عليه(١٣٥).

أما عن عطايا الموحدين الشعراء فحدّث ولا حرج؛ فقد وصلت الحال بعبد المؤمن في الإغداق عليهم إلى أن أعطى أربعين ألف دينار لشاعر مقابل البيت :

ماهزَّ عطفيْه بَينَ البيض والأسَلِ
مثلُ الخليفةِ عبد المؤمنِ بن عَلِي[١٣٦]

وإنّ عبد المؤمن كان مستعدًّا لأن يعطي ذلك الشاعر صاحب هذا البيت أكثر لو أعاده على مسمعه مرة أو مرات أخرى[١٣٧].

وحصل الشاعر البلنسي ابن رضي، الذي مدح الأمير يوسف بن عبد المؤمن، على أسهم بمدينة مالقة وزاد، وانصرف مملوء الحقائب، وبيده ظهير بالإشادة به في البلاد، وبمواساة له مستمرة في ديوان العمل على غير المعتاد[١٣٨]. ولنا أن نتصور كم من مئات الآلاف كانت ستعطى للشعراء، الذين كانوا يريدون أن ينشدوا شعرهم في التهنئة بالنصر في معركة الأرك، الذين كانوا من كثرتهم يقتصر الواحد منهم على إنشاد البيتين أو ثلاثة الأبيات من قصيدته، ولسبب لا ندريه، لم ينل جائزة غير شاعر واحد من أولئك الشعراء، أمر له بألفي دينار[١٣٩].

ثم إنّ الأمراء الموحدين في نهايات الدولة، وعندما برز التنافس بينهم على الإمارة أو الخلافة، أخذ كل راغب منهم في السلطة يغدق على الشعراء الذين ينادون بإمارته، ويحسنون الدعاية له، كما حدث من أبي العلاء مأمون بن إدريس والي إشبيلية، الذي أراد أن يستغل نصره على ابن هود في مدحه ودعاية الشعراء له ولخلافته، ولذلك لم يرض هذا التصرف منافسه في مراكش يحيى الناصر، الذي اتخذ له شعراء يردّون على ما قيل من مدح في أبي العلاء، ويضعون مديحًا في يحيى الناصر الذي يرون جدارته للمدح والحكم[١٤٠].

وقد شمل إغداق الأموال من قبل الخلفاء الموحدين عامة الرعية من الفقراء والمعوزين أو غيرهم في كثير من الأحيان، حتى بلغ ما قبضه كل مسكين ثلاثين دينارًا، «ورحل عن الضعفاء الفقر والإعدام، وتخيلوا الصدقة كأنها أحلام»[١٤١].

وكان عبد المؤمن يعطي عشرة دنانير لكل من يدخل عليه، وكان يعمل هذا عدة مرات في السنة، وربما في كل شهر[١٤٢]، كما كان يكافئ على المعارك، كما حدث مع عبد الله بن زيدون وآخر وغيرهما حضروا معركة (أُقليش)، التي حدثت في زمن المرابطين «فأعطى كل واحد منهما خمسمائة دينار، وأعطى الأشياخ الذين حضروا»[١٤٣]، كل ذلك والمعركة من أمجاد أعدائه المرابطين.

وعندما جددت البيعة بالخلافة لأبي يعقوب يوسف بن عبد المؤمن «أمر بعطاء عام لكل أهل مراكش، ونفذ أمره بمخاطباته إلى السادات إخواته بالبلاد العدوية والأندلسية، القاصية والدانية، بالإنعام بالبركة ...فعم الناس فضله، ورفده، وثبت في القلوب حبه وعهده، واستولى بهذا الإنعام المبارك سعده»[١٤٤].

بل إنّ الناس كانوا يستدون في بعض الأوقات من حكم الموحدين في دفع الضرائب على ما كان يوزعه عليهم الخليفة، كما فعل يوسف بن عبد المؤمن؛ إذ «تمت الجبايات والخراجات حين نما كرمه ورغده»[١٤٥] كما استطاع المدينون المسجونون بسبب الدّين أن يدفعوا ما عليهم من ديون في عهد يوسف بن عبد المؤمن بسبب الرخاء الذي عمّ البلاد[١٤٦]، وبلغ الرخاء والازدهار الاقتصادي في عهده إلى أن عفا عن العمال الخائنين، الذين

سرقوا من بيت مال المسلمين، وأمنهم من المخاوف فيما تقيد عليهم في الدواوين[147] وفي عام ٥٩٥هـ/١١٩٨م، في الأيام من ٣ نوفمبر حتى ٢٣ من أكتوبر أمر أن يُختن كل أطفال مراكش، وأن يعطى كل واحد منهم دينارًا ذهبًا، ودرهمًا فضة وفاكهة كما ذكرنا سابقًا.

غير أن هذه الوجوه من السخاء والكرم لم تكن ذات معنى كبير، إذا علمنا أن الذي أوجدها وسهلها كثرة الضرائب التي كانت تجبى من أراضي المملكة، كما قال ابن صاحب الصلاة:. «وكان يسهل عليه - أي على يوسف بن عبد المؤمن - بذل الأموال، مع ما جبل عليه من ذلك سعة الخراج وكثرة الوجوه التي يُتَحصَّل منها الأموال»[148].

وكانت الضرائب كثيرة الدخل، كما يذكر ابن صاحب الصلاة؛ إذ كان يدخل من إفريقية وحدها؛ أي دون بجاية وتلمسان وأعمالهما «وقر مئة وخمسين بغلاً»[149].

ونجد ترابطًا بين النمو الاقتصادي وسعة الخراج في غير حقبة من تاريخ الدولة الموحدية، كما يشير ابن صاحب الصلاة مرة أخرى في كتابه: «ونمت الجبايات والخراجات حين نما كرمه ورغده»[150].

ويمكن أن نضيف إلى وجوه الصرف السابقة، التي كان المرابطون والموحدون ينفقون الأموال فيها، الإنشاءات التي كانوا يقومون بها؛ مثل إنشاء يوسف بن تاشفين مدينة مراكش وجامعها وقصره بها[151]، والزيادة التي أضافها علي بن يوسف على جامع القرويين بفاس[152]، وبنائه السور حول مدينة مراكش[153]، وإنشاء الموحدين لمدينة جبل طارق[154]، ومنارة إشبيلية، أو إقامة سورها الذي ذكر ابن صاحب الصلاة أن يوسف بن عبد المؤمن ابن علي قد بناه من ماله الخاص[155]، وغير ذلك من الإنشاءات المدنية المتعددة التي أقامها يوسف في هذه المدينة[156]، أو القنطرة التي أنشأها الموحدون على نهر مراكش، وجلبوا لها الصناع من الأندلس[157]، كما أنشأوا قنطرة بإشبيلية على نهر الوادي الكبير[158]، ويُذكر كذلك في هذا السياق إنشاء المنصور المستشفى الكبير بمدينة مراكش[159].

٤- عطاء العلماء والهبات:

وإذا كان عطاء الأمراء الموحدين قد شمل، في بعض الأحيان، العامة، فما بالك بعلماء كابن رشد وابن العربي؛ فقد روى عبد الواحد المراكشي أن ابن طفيل حين قدَّم أول مرة تلميذه ابن رشد إلى الخليفة الموحدي يوسف بن عبد المؤمن، وبدأ ابن رشد يتحدث في مسائل كلامية أعجب كلامه فيها يوسف، فأمر لابن رشد «بمال وخلعة سنية ومركب»[160]. أما ابن العربي فقد كان في الوفد الذي جاء إشبيلية مبايعًا للخليفة عبد المؤمن. وكان ذلك الوفد يتألف من ابن العربي، وولد ابي سليمان الباجي، والهوزني، وابن الحاج . فأمر عبد المؤمن «بمئة مثقال ذهبية لأبي بكر بن العربي، وبمثلها لابن الحاج، ولسائر الوفد على قدر منازلهم، وانصرفوا بظهائرهم من كتْب ابن عطية بالإنعام عليهم بصرف أموالهم وضياعهم إليهم[161].

٥- الصرف الخاص[162]:

وقد نجد وجوها للصرف يمكن أن نسميها وجوه الصرف الخاص، بمعنى أنها خاصّة بأمور البيت المرابطي أو البيت الموحدي، وقد نجد مسوغًا، مثلاً، لأن يصرف الخليفة يوسف بن عبد المؤمن على إطعام الناس كافة في إشبيلية شهرًا كاملاً احتفالاً بالنصر على أهل الصليب في المهدية

بأفريقية: «وأطعم الموحدين والناس كافة، وبخاصّة من أهل إشبيلية والأجناد مدة ثلاثين يومًا، وقرع الطبول مع الإطعام متصل»[١٦٣]، إلا أننا لا نجد ذلك المسوغ في أن يعطى متمني زوجة يوسف بن تاشفين مالاً وكسوة[١٦٤].

ومن تلك الوجوه التي نعتناها بأنّها من وجوه الصرف الخاصة ما فعله يوسف بن عبد المؤمن سنة ٥٧٠هـ / ١١٧٤م، حينما تزوج بنت ابن مردنيش، فأقام لها مهرجانًا عظيمًا، بلغ من عظمته أن قال ابن أبي زرع عنه: «يقصر اللسان عن وصفه»[١٦٥]. وعبد المؤمن بن علي عندما كان مارًّا ببجاية من مكان سأل فيه عن بياع كان يعرفه، فأخبر بوفاته. فسأل إن كان له عقب، وأمر بشراء جميع الدكاكين التي كانت بتلك السويقة، وأوقفها على عقب ذلك البياع، كما أمر لهم - إضافة إلى ذلك - بمال كثير، كل ذلك؛ لأنّ سلفهم كانت له يد على عبد المؤمن عندما كان في بداية أمره صحبة ابن تومرت؛ إذ كان عبد المؤمن قد اشترى من ذلك السلف خبزا وإداما، ورهن له سكين الدواة، الشيء الوحيد الذي كان يملكه، فأبى التاجر قبولها، ووثق به، وجعل الدكان تحت تصرفه من غير أن يدفع شيئًا[١٦٦].

وفي إحدى نزهات عبد المؤمن كان يرافقه أحد الأمراء الخاضعين له، فكان أن ذكر عبد المؤمن معاملة سيئة، كان قد تلقاها من قبل ذلك الأمير المرافق، فخاف هذا الأخير وتوقع الشر، لكن عبد المؤمن طمأنه وأمر له بما أزال روعه[١٦٧].

ونعود إلى دولة المرابطين وأوجه الصرف فيها، فنذكر القليل الذي ذكرته المصادر - فيما رأيت - وهو كثرة زواج عبد الله بن ياسين الزعيم الروحي المؤسس لهذه الدولة، فقد ذكر عنه كثرة زواجه وتطليقه، حتى قيل: إنه كان لا يسمع عن امرأة جميلة إلا خطبها وتزوجها، وعلى الرغم من أنه كان لا يجاوز أربعة المثاقيل مهرا لكل زوجة يتزوجها[١٦٨] إلا أن هذه المهور، وإن قلت، لا نظن أنّه كان يدفعها من ماله الخاص، بل من المال العام، الذي وصل إليه بوصفه الزعيم الروحي للمرابطين. ويمكن القول إنّ وجوه الصرف تتلخص بإيجاز في «الأعمال الحربية والإدارية والعمرانية والاجتماعية[١٦٩]. كما سبق ذكرها.

[illegible]

لا نظن أنّ امبراطورية من الامبراطوريات المهمة في التاريخ الوسيط قامت دون أن يلم ببعض نواحيها وحقبتها الفساد الاقتصادي والمالي، مثل انتشار الرشوة، والإنفاق المالي من المال العام في غير الوجوه المشروعة، والاحتيال على اقتناء هذا المال من قبل كبار الموظفين. ونجد شواهد لذلك ماثلة في التاريخ والأدب في الدولتين المرابطية والموحدية.

لقد كان مال المسلمين في إشبيلية، كما يذكر ابن عبدون[١٧٠] محاطًا بلجنة من الذين يجب أن لا يصل إليهم الفساد؛ لافتراض حسن أخلاقهم، ولطريقة اختيارهم ومتابعتهم. فقد أشار المقري - ناقلا عن ابن سعيد - إلى وظيفة صاحب الخراج بأنّها مهمّة وداعية إلى تقرب الناس من صاحبها، فقال: «وصاحب الأشغال الخراجية في الأندلس أعظم من الوزير، وأكثر أتباعًا وأصحابًا وأجدى منفعة، فإليه تميل الأعناق، ونحوه تُمدّ الأكف»[١٧١].

وفي عهد الدولة المرابطية، كان الفقهاء ذوي مكانة مرموقة في الدولة، متمكنين منها أيما تمكن. وقد كان الفساد منتشرًا بين أفراد هذه الطبقة

حتى قال الشاعر الجياني، ابن البِنّي أو الشاعر الأبيض(١٧٢) مخاطبًا الفقهاء:

أهل الرياء لبستُم ناموسكم
كالذئب أدلج في الظلام العاتم

فملكتم الدنيا بمذهب مالك
وقسمتم الأموال بابن القاسم

وركبتم شُهبَ الدواب بأشهبٍ
وبأصبغ صبغت لكم في العالم

فيقول الشاعر للفقهاء إنهم قد زوروا ودلسوا على الناس حتى خفيت حقائقهم، وكسبوا كثيرًا من الأشياء تحت ستار الفقه، وباسم علمائه كمالك وابن القاسم، وملكوا كثيرا من الأشياء تحت ستار الفقه، وباسم علمائه كمالك وابن القاسم، وملكوا كثيرا من المركوبات، ومكنوا من كسب الدنيا بسبب كونهم فقهاء، زعموا أنهم يدركون ما دق وخفي من المذاهب الفقهية وآراء العلماء كأشهب وأصبغ.

ورسالة الأمير يوسف بن تاشفين إلى أحد عماله، يحضه فيها على إقامة الحق، وردّ ما أخِذ ظلمًا أو بغير وجه حق، دليل على انتشار الفساد الاقتصادي في دولة المرابطين، ومما قاله ابن تاشفين في تلك الرسالة: «ومن ثبت عليه من عما لك زيادة أو خرق في أمرها عادة أو غيّر رسمًا، أو بدّل حكمًا، أو أخذ لنفسه درهمًا ظلمًا، فاعزله عن عمله، وعاقبه في بدنه، وألزمه ردّ ما أخذ تعديًا إلى أهله»(١٧٣). بل إنّ الأمير علي بن يوسف بن تاشفين بعث كتاب العزل إلى القاضي ابن منظور، وأعفاه من منصب كبير القضاة بسبب تهمة الرشوة، التي لم تكن سوى إشارة أو تلميح من الشاعر والوزير أبي العلاء بن زهر، الذي كان يرد على قول القاضي ابن منظور في قوله قاصدًا ابن زهر: «طبيب ماهر يمرض؟»، أما الإشارة أو التلميح للشاعر أبي العلاء ابن زهر فهي البيتان:

إنَ ابن منظور تَعَجَّبَ هازلاً
لما مَرِضتُ فقلتُ: يَعْثرُ من مشى

قَدْ كانَ جَالينُوسُ يَمرضُ دَائمًا
فمن الفقيهُ المُرتَضي أكلَ الرِّشا(١٧٤)

وكان هناك أمور أخرى من الفساد غير الرشوة، مثل الذي حصل مع الراضي بن المعتمد ابن عباد، الذي خدعه القائد المرابطي قَرور، وحصل على أمواله، ثم قتله خوفًا من أن تؤخذ منه تلك الأموال، وقتل أيضًا في رندة، التي كان يحكمها الراضي، كلَّ من ظفر به، وكان من بينهم رجل له مال وابنة واحدة، فقتل قرور الرجل واستولى على ماله وتزوج ابنته المسكينة(١٧٥).

ونستنتج من رسالة ابن عبدون في الحسبة أنّ الفساد في عهد دولة المرابطين كان يحيط برجال السجن؛ إذ يقول: «لا يأخذ السجّان من الصدقات شيئًا، لا يُترك مع السجان رفقاء يجلسون معه، فيقاسمهم الصدقات، ويأكلون أموال الناس بالباطل، لا يُترك في السجن من الأمراء إلا واحد، فبكثرتهم يدخل الفساد، ويعيشون من الصدقات، وهو خطأ»(١٧٦).

وقد اتهم ابن عبدون كل موظفي الأمور الماليّة والاقتصاديّة تقريبًا بالفساد والخيانة، فقد شنّ مثلاً حملة شعواء على صنف من الموظفين المكلفين بتقدير الدخول والإنتاجات، وهم المسمون بالخراص، فيقول فيهم: «هؤلاء القوم يجب أن يسموا بالحقيقة ظلمة فساقا، أكلة سحت أشرارًا،

سفلة لا خوف ولا حياء ولا دين ولا صلاة لهم»[١٧٧]، ويتهمهم بالرشوة.

ويمكن أن نجد في عهد الدولة الموحدية صورًا عديدة من ذلك الفساد الاقتصادي، الذي لحق الإدارة الموحدية، نتيجة طمع أولئك الموظفين فيما لا يحق لهم، كما ينعكس ذلك في رسالة[١٧٨] وجهها عبد المؤمن بن علي إلى الموحدين، والأعيان والعامة الذين كانوا بالأندلس، فمن بين ما عينته تلك الرسالة من أنواع الفساد ما يقوم به بعض الموظفين من تسلط على أموال الناس بأعذار يختلقونها[١٧٩].

ومن الفساد أيضًا ما تقوم به فئة من موظفي الضرائب من سلب ونهب لأموال الناس باسم بيت مال المسلمين، أو ما يقوم به بعض أولئك الموظفين من سرقة مخازن الدولة والسطو عليها[١٨٠]، وما يختلسه بعض العمال المكلفين بقبض الضرائب، الذين نعتهم ابن عبدون بأنهم لصوص يعرفون وجوه المكر والشر[١٨١].

وقد ذكر عبد المؤمن في رسالته المشار إليها قبل قليل فئة أخرى من الموظفين، كانت تتسلط على الناس؛ لتأكل أموالهم بالباطل، وتلك الفئة هم الموظفون من حملة الرسائل الحكومية؛ إذ كانوا يكثرون من النزول بكل مكان في طريقهم، ويلزمون كل من ينزلون عنده بكلفة في أكلهم وأكل دوابهم، حتى أمر عبد المؤمن أن تسد طرق الاحتيال أمام هؤلاء بأن يعطوا مرتبًا يكفي حوائجهم[١٨٢]، وأن تحدد لهم مدة زمنية معينة بين كل مرحلة وأخرى، ومحطات معينة ينزلون فيها وقتًا معينًا.

كذلك لاحظنا أنّ الأموال التي كانت تكتسب من ممارسة الفساد تصادر وتوضع في بيت مال المسلمين، كما هو الشأن مع القاضي الذي حكم ببراءة الجزيري الثائر الموصوف بالهرطقة أو الزندقة، حيث إن الموحدين كادوا يعجزون عن أن يظفروا به، وعندما قبضوا عليه فر عدة مرات، كان آخرها عندما برأه القاضي المسمى بالواني، الذي حكم ببراءته، قيل لأنّه قبض رشوة على ذلك، فحُكم على هذا القاضي بدفع تلك الدنانير التي قبضها رشوة، وبضربه بالسوط[١٨٣].

ثم إنّ الفساد الاقتصادي لا يتأتى دائمًا من قبل الدولة وموظفيها فقط، بل من الصناع والتجار وأصحاب الحرف المختلفة، وقد أشار ابن عبدون في مواضع متعددة من رسالته إلى وجوب متابعة أصحاب هذه الحرف ومراقبتهم، ومطالبتهم بالإخلاص فيها، ووضع النماذج والمقاييس والمكاييل والموازين المختلفة، التي تجعل من قبل السلطات القضائية والإدارية المسؤولة[١٨٤]، وهو إحساس من ابن عبدون بأهمية أدوات الوزن والكيل والعملة في ضبط قيمة السلع وتحديد حجمها[١٨٥]، وقد عني الحكيم بتتبع الفساد الاقتصادي الحاصل في النقود، وغشها وقت الضرب، وحين التعامل بها، والغش الحاصل في أسواق الذهب والفضة، ويتهم في غير ما موضع من كتابه أهل الذمة بالتسبب في ذلك[١٨٦].

الجوائح والنكبات الاقتصادية والقحط:

أما الجوائح والنكبات الاقتصادية، التي ينتج عنها الجوع والوباء والموت، فنجدها كثيرًا ما ألجأت الناس إلى نهب الأموال، ونتج عنها غلاء في الأسعار، حتى إن مدّ القمح قد بلغ ثمنه في قرطبة في إحدى المرّات خمسة عشر دينارا[١٨٧]، وكم كان باهظًا هذا الثمن إذا علمنا أن مرتب الجندي المرابطي بالأندلس في تلك المدة كان خمسة دنانير شهريًّا[١٨٨].

وقد كانت الجوائح والنكبات كثيرة في عهدي

المرابطين والموحدين. ففي سنة ٤٩٨هـ/١١٠٤م، بلغ القحط مبلغه في بلاد الأندلس وبرّ العدوة، حتى أيقن الناس بالهلاك[١٨٩]. أما قرطبة، وهي عاصمة المرابطين في الأندلس، فنجد مآسي القحط والجوائح المهلكة للإنتاج الزراعي قد تكررت فيها. فإضافة إلى ما حدث في العام المُشار إليه سابقًا كان قد وقع حريق قبل ذلك؛ أي في عام ٥٢٥هـ/١١٣٠م، وذلك بسوق الكتانين بقرطبة، حيث اتصلت النار أيضًا بسوق البز، فاحترقت أموال الناس[١٩٠].

ولا نعدم في عهد الموحدين أحداثًا مثل هذه الأحداث المؤثرة في الحالة الاقتصادية في الأندلس، ففي سنة ٥٣٠هـ/ ١١٣٥م كان تأثير الجراد في الزرع تأثيرًا فاحشًا[١٩١]. وبعد ذلك بسنة؛ أي في عام ٥٣١هـ/١١٣٦م، كانت جائحة الجراد بقرطبة[١٩٢]، وفي فاس شبّ حريق هائل في العام ٥٣٣هـ/١١٣٨م[١٩٣].

أما مراكش فقد نالها حريق هائل، استمر ليلة كاملة، وأثار الفوضى، فنهب الغوغاء الأموال بدل أن ينقذوها لأصحابها «واقتحمت النارَ سفلةُ الغوغاء وضروب الغرباء فسلبوا بعض ما ألفوه مما سلم من الحريق، وتسللوا به على كل طريق، وأمدّ النارَ احتدام الهواء وموافقة زمن الصيف، فما طلع الصباح حتى لم يتبق من أمتعة مراكش ذبالة مصباح»[١٩٤].

وكم سيكون تأثير هذه الجوائح من حرائق وغيرها فادحًا، إذا وضعنا في حسباننا عدم وجود وسائل المكافحة الفعالة للجراد، أو عدم وجود الوسائل الحديثة الناجعة في إخماد النيران. وفي بعض الأحيان كان يصحب هذه الكوارث الاقتصادية عجز القادة المرابطين أو الموحدين، ونفاد صبرهم واضطرابهم، وخروجهم عن طورهم، كما حدث في كارثة قرطبة عام ٥٢٦هـ/١١٣١م، حين اشتدت المجاعة والوباء، وكثر الموتى، وغلا السعر، وكثر الشر، ووالي قرطبة للمرابطين المدعو بابن قنونة لا يني ولا يفتر عن قتل أهله[١٩٥].

كما نجد مظاهر اقتصادية أخرى، ربما عدّت أسبابًا ثانوية في تلف الأموال وخسارة الاقتصاد، مثل إراقة الخمور، كما حدث في عهد المنصور الموحدي حيث «أريق من الخمور ما يساوي أموالاً جمّة» على رأي ابن عذاري[١٩٦].

وقد وجدنا أن الموحدين في بعض معاركهم لا يتوانون عن تدمير الإنتاج الزراعي، كما حصل في معركة خاضوها في جبل السوس ضد وثنيين في منطقة تارودانت، قال ابن القطان: «ثم نزل الموحدون في وسط تارودانت، واستقروا بها ساكنين، وهزموها، وحرقوها، وأطلقوا النار في القصب، إذ لا يُقدر عليه من كثرته (ولعل هذا هو سبب الحرق) إلا بالنار، ونحن ننظر إلى الدخان قد علا وارتفع في الهواء، وتألف فصار كالسحاب المتراكم»[١٩٧].

ولم يكن حرق المحاصيل وتدمير الحقول الزراعية يحدث دائمًا من قبل الموحدين أو المرابطين فقط، بل كان يحدث في بعض الأحيان من قبل الثائرين عليهم، مثل الذي فعله ابن غانية في توزر بتونس عام ٥٨٢هـ/١١٨٦م، حيث حاصر المنطقة وأحرق نخيلها[١٩٨]. على أنّ الخسارة معوضة في أكثر الأحيان إذا نظرنا بمنظار أنّ الذي يريد النصر لا يفكر في الشعب وفي الدخل العام للمنطقة، التي ستصبح ضمن نفوذه، إلا بمقدار تأثيرها في نصره سلبًا وإيجابًا، فالموحدون في ظروف هذه المعركة نفسها غنموا أموالاً عظيمة،

فلا يضير ما خسروا من القصب ثمنًا للنصر السياسي، والغنائم التي حصلوا عليها.

كما أنّ المحاصيل الزراعية كانت تتعرض في الأندلس إلى اعتداءات متكررة من قبل النصارى في الأندلس أدت إلى إتلافها[١٩٩].

وفي الحروب التي كانت تقع، سواء بين طرف إسلامي وآخر، أو مع المسيحيين، كان سعر المواد الغذائية وغيرها يرتفع ارتفاعًا باهظًا، فقد ذكر أنه في معركة حدثت عام ٥٣٨هـ/ ١١٤٢م بين تاشفين، آخر أمير مرابطي، وعبد المؤمن بن علي، قد بلغ ثمن الشعير في معسكر عبد المؤمن ثلاثة دنانير للسطل الواحد، بينما بلغ ثمن الرطل من الخشب في معسكر تاشفين دينارًا واحدًا[٢٠٠]. وكم هو غال الخشب إذا تأكد لنا أنّ الدينار من ذهب.

وفي غزوة للموحدين للأراضي القشتالية عام ٥٦٨هـ/ ١١٧٢م، وفي عسكرتهم أمام جيش قشتالي، بلغ ثمن القمح والشعير في إحدى الليالي دينارين للمدّ الواحد[٢٠١]. ويذكر ابن صاحب الصلاة أنه كان ضمن جيش موحدي قرب بلنسية، واضطر ضمن آخرين إلى أن يشتري الواحد منهم حبة التين بدرهم[٢٠٢]. ■

●●●

١- رسالة ابن عبدون في الحسبة والقضاء ضمن ثلاث رسائل أندلسية:٢٢.

٢- انظر ترجمته : Seville comienzos del siglo XII, p14.

٣- رسالة ابن عبدون في الحسبة : ١٠-١١.

٤- الموحدون في الغرب الإسلامي، تنظيماتهم ونظمهم: ١٦٨-١٧٤

٥- ينظر رسالة ابن عبدون في الحسبة:٧، ١٤، ٢٢، ٣٠.

٦- الموحدون في الغرب الإسلامي، تنظيماتهم ونظمهم:١٧٩.

٧- انظر هذا التقسيم في كتاب البيان المغرب، قسم الموحدين، وكتاب دولة الإسلام في الأندلس، عصر المرابطين والموحدين :٢/٦٢٣-٦٢٤، ووازن ما جاء فيه بما جاء في كتاب: الموحدون في الغرب الإسلامي: ١٦٨-١٧٤.

٨- رسالة ابن عبد الرؤوف في الحسبة والقضاء ضمن ثلاث رسائل أندلسية في الحسبة والقضاء:٨٨، ٨٩.

٩- رسالة ابن عبدون في الحسبة:٥٥، ورسالة ابن عبد الرؤوف في الحسبة: ٩٢-٩٦-، ١٠١-١٠٢.

١٠- رسالة ابن عبد الرؤوف في الحسبة : ٩٢، ١٠١.

١١- أي بائعو التين، رسالة ابن عبد الرؤوف في الحسبة :٩١.

١٢- المصدر السابق: ٩١، ٩٦-٩٧

١٣ المصدر نفسه: ١٠٥.

١٤- رسالة ابن عبدون في الحسبة: ٨٥.

١٥- رسالة ابن عبد الرؤوف في الحسبة:٨٧.

١٦- المصدر نفسه: ١٠٢.

١٧- المصدر نفسه:١٠٣-١٠٤.

١٨- رسالة ابن عبدون في الحسبة: ٥٦.

١٩- رسالة ابن عبد الرؤوف في الحسبة:٩٧.

٢٠- رسالة ابن عبدون في الحسبة: ٣٢، ٤١.

٢١- رسالة ابن عبد الرؤوف في الحسبة:٨٦-٨٧.

٢٢- المسالك والممالك:٢/٨٦٦-٨٦٧.

٢٣- المغرب العربي من كتاب نزهة المشتاق:٩٠.

٢٤- المصدر نفسه:٩١.

٢٥- المصدر نفسه:٩٥.

٢٦- المصدر نفسه:٧٨.

٢٧- المصدر نفسه:١٠٩.

٢٨- المصدر نفسه:٩٢.

٢٩- ينظر: دور المرابطين في نشر الإسلام في غرب أفريقيا:٤٨-٥٢.

٣٠- المصدر نفسه:١٤٧.

٣١- ينظر تاريخ المغرب والأندلس في عصر المرابطين:٢٤٩.

٣٢- المصدر نفسه:٢٥٣-٢٥٧.

٣٣- المغرب والأندلس في عصر المرابطين:١٧.

٣٤- العلوم والآداب والفنون على عهد الموحدين:١٥٩-١٦١.

٣٥- المصدر نفسه: ٢٥٧-٢٥٩.

٣٦- ينظر: الموحدون في الغرب الإسلامي تنظيماتهم ونظمهم:٥١-٥٢ بتصرف.

٣٧- من الدراسات الحديثة التي ظهرت في العربية دراسة لمحمد الشريف بعنوان نصوص جديدة، ودراسات في تاريخ الغرب الإسلامي، وهي تحمل مقالاً بعنوان: «مسألة سك العملة بين ابن حزم وأبي العباس العزفي:٤٩-٦٤، يكشف عن مخطوطات مهمّة في تاريخ العملة في المغرب والأندلس، وكان الدكتور أمين توفيق الطيبي قد كتب بمجلة كلية التربية بجامعة الفاتح، ع٤/١٤١-١٥٦ مقالاً بعنوان «النقود العربية، انتشارها وأثرها في أوربا في القرون الوسطى» لم يذكر فيه شيئًا ذا قيمة عن النقود في الأندلس، بل كان ما ذكره قليلا وساذجًا، لم يطلع فيه على ما كتب في اللغة الإسبانية.

٣٨- البيان المغرب:٤/٢٢.

٣٩- المسالك والممالك :٢/٨٥٥.

٤٠- البيان المغرب:٤/٢٢، ويذكر محمد عبد الوهاب خلاف في كتابه: قرطبة الإسلامية:١٨٠، أنّ أبا بكر بن عمر أول أمير مرابطي بسك الدينار الذي يرجع في سجلماسة وتافيلالت إلى العام ٤٥٠هـ.

41- Jacinto Bosh Vila, Los almor'avide, Editora marroqui, Tetuan .p.168.

٤٢- آل عمران:٨٤.

٤٣- البيان المغرب:٤/٢٢، وينظر أيضا: المؤنس في أخبار إفريقية وتونس:١٠٩.

٤٤- وهي تنتمي إلى عصر يوسف بن تاشفين، وتحمل التاريخين ٤٩٤، ٤٩٧، أو تنتمي إلى عصر تاشفين بن علي بن يوسف بن تاشفين، وتحمل التاريخين :٥٢٨- ٥٣٩ انظر

"Cecas arabigo - espanolas"
En Revista de Archivos, Biliotecas y Moseos, ano ,IV, pp.195-7, 211-14, 227-30, 342-4, 358 - 60,374-377.

٤٥- قرطبة الإسلامية:١٨١.

46- "Cecas arabigo - espanolas":227.

٤٧- قرطبة الإسلامية:٩٥.

٤٨- تاريخ المغرب والأندلس في عصر المرابطين :٣١٩ ، ٣٢٠-

49- "Cecas arabigo - espanolas": 344

٥٠- قرطبة الإسلامية:١٨٣.

٥١- التجارة في المغرب العربي: ٤٠.

52- "Cecas arabigo - espanolas": 227

٥٣- البيان المغرب:٤/٢٢.

٥٤- الموحدون في الغرب الإسلامي:٢٩٤،التجارة في المغرب العربي :٣٩.

٥٥- الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية، مجلد١٥ ، ع١-٢:٦٣-٢٠٤ :١١١.

٥٦- المن بالإمامة:٥٥٣.

٥٧- الموحدون في الغرب الإسلام:٢٩٥،التجارة في المغرب العربي :٣٩.

٥٨- العلوم والآداب والفنون على عهد الموحدين :٢٥٨

59- Historia politica del imperio de los almohades, Editora marroqui: pp, 124,189.

٦٠- العلوم والآداب والفنون على عهد الموحدين:٢٥٨.

٦١- دولة الإسلام في الأندلس عصر الموحدين والمرابطين قسم :٢/٦٢٦.

62- Historia politica del imperio de los almohades. Editora marroqui:330

٦٣- تاريخ الفكر الأندلسي :٥١٢.

٦٤- الموحدون في الغرب الإسلامي:٢٩٥.

٦٥- انظر ملامح من تطور الخط المغربي من خلال الكتابة على النقود، مجلة كلية الآداب :ع٨/١٩٩٣/٧١-٩١، ٨٠ -٨١.

٦٦ ظاهرة الزواج في الأندلس إبان الحقبة المرابطية، مجلة دراسات أندلسية:ع٩/١٩٩٢/٩-١٦ ,٢٢.

67- "Cecas arabigo - espanolas":227.

٦٨- الدوحة المشتبكة، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية : مج١٥/ع١/١٤٨.

٦٩- قرطبة الإسلامية:١٨٢- ١٨٣.

70- "Cecas arabigo - espanolas":227

٧١- جاء في دائرة المعارف الإسلامية:٩/٣٧١، أن الدينار عندما يذكر في المصادر العربية فإنّه يعني دينارًا من ذهب يزن ٢٥ ر٤ جراما إلا إذا ورد نص بخلاف ذلك.

٧٢- جاء في تاريخ المغرب والأندلس:٣١٩، أنّ العملة الرئيسة للدولة المرابطية هي الدينار الذهبي. وفي ملامح من تطور الخط :٧٩، أن النقود الذهبية ظهرت بوفرة في عصر المرابطين.

73- Historia politica del imperio de los almohades. Editora marroqui:1/380

٧٤- الموحدون في الغرب الإسلامي :٢٩٥.

٧٥- الدوحة المشتبكة، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية: مج٦/ع١-٢/:١٠٦-١١٠.

٧٦ الإحاطة في أخبار غرناطة : ١/١٢٧.

٧٧- الحلل الموشية:٨٢، دولة الإسلام في الأندلس عصر المرابطين والموحدين :١/٤٢٠.

٧٨- التاريخ الأندلسي من خلال النصوص:١٢٧.

٧٩- المن بالإمامة:٥٥٢.

80- Ambrosio Huici Miranda1/189.

81- Ambrosio Huici Miranda1/228.

٨٢- الموحدون في الغرب الإسلامي:٢٨٨ - ٢٩٠.

٨٣- المصدر نفسه: ٢٩٠.

٨٤- دولة الإسلام في الأندلس عصر الموحدين والمرابطين قسم :١ /٥١.

٨٥- المسالك والممالك:٢/٨٥٨.

٨٦- في تسمية الزكاة ضريبة نوع من التجوز وإلا فإنّها مختلفة جدًا عن مفهوم الضريبة الحديث جدًا، والمختلف أيضًا في مصدر تشريعه، فالزكاة فريضة فرضها الله بشروطها على من تتوافر فيه هذه الشروط من المسلمين . بينما الضريبة، نسبة من المال يدفعها صاحب المال للدولة طبقًا للتشريعات المدنية الحديثة.

٨٧- التاريخ الأندلسي من خلال النصوص:١٥٣.

٨٨- انظر الموحدون في الغرب الإسلامي:٢٧٩، وهو ينقل عن زعيم الموحدين الروحي ابن تومرت في كتابه «أعز ما يطلب» :٢٦١.

٨٩- دولة الإسلام في الأندلس عصر المرابطين والموحدين: ٦١٩/٢.

٩٠- التاريخ الأندلسي من خلال النصوص:١٦٣.

٩١- رحلة ابن جبير :٧٠.

٩٢- المصدر نفسه:٦٩.

٩٣- المصدر نفسه:٧٠.

٩٤- المغرب العربي من كتاب نزهة المشتاق:٨٦-٨٧.

٩٥- المسالك والممالك:٢/ ٨٦٠, ٨٦٤.

٩٦- البيان المغرب :٤/٢٣.

٩٧- دولة الإسلام في الأندلس، عصر المرابطين والموحدين:١/٥٢.

٩٨- المعجب:١٧٧.

٩٩- دولة الإسلام في الأندلس، عصر المرابطين والموحدين:١/٤٢١.

١٠٠- نظم الجمان:٢٢٢، والهامش ٣، ٤ في الصفحة نفسها.

١٠١- المن بالإمامة :٣٧١.

١٠٢- المغرب العربي من كتاب نزهة المشتاق:٨٥.

١٠٣- المن بالإمامة:٤٤٦.

١٠٤- الموحدون في الغرب الإسلامي:٢٨٠.

١٠٥- البيان المغرب:٤/٢٢.

١٠٦- المسالك والممالك:٢/٨٦٢.

١٠٧- البيان المغرب: ٤/٤٢، ٤٣.

١٠٨- البيان المغرب، قسم الموحدين : ٥٥.

١٠٩- المصدر نفسه:١٢٢.

١١٠- ينظر فقرة «حكام المدن والثوار الخاضعون» من مبحث وجوه الصرف الآتية فيما بعد.

١١١- نظم الجمان :١٣٠.

١١٢- دولة الإسلام في الأندلس، عصر المرابطين والموحدين: ٢٦٤/١.

١١٣- نظم الجمان:١٣٠.

١١٤- المصدر نفسه:١٣١.

١١٥- المصدر نفسه:٢٦٥.

١١٦- الموحدون في الغرب الإسلامي: ٢٨٦ .

١١٧- المصدر السابق: ٢٨٢.

١١٨- المصدر السابق: الصفحة نفسها .

119- Ambrosio Huici Miranda:1/179.

١٢٠- البيان المغرب: ٤/٢٤، ٢٥.

١٢١- التاريخ الأندلسي من خلال النصوص:١٠٨، حيث ينقل عن الأمير عبد الله بن زيري في كتاب التبيان:١٦٩-١٧١.

122- Ambrosio Huici Miranda:1/315.

١٢٣- البيان المغرب:٤/٢٩.

١٢٤- تاريخ الدولتين:٨، ٩.

١٢٥- المصدر نفسه:١٠، ١١.

١٢٦- المصدر نفسه: ١٢.

١٢٧- المعجب:٢٠٧، وينظر في أخبار أفريقية وتونس:٢٣٠، هامش :٢ ص٢٢٩.

128- Ambrosio Huici Miranda:1/247

١٢٩ المعجب: ٢٢٩.

١٣٠- حتى شبهت أيامه بأيام عثمان بن عفان، انظر المن بالإمامة: ٢٣٢.

١٣١- المعجب : ٢٥٥، ٢٥٣.

١٣٢- ينظر، رسالة الشقندي: الدفاع عن النفس، في نفح الطيب:٣/١٩١.

١٣٣- البيان المغرب : ٤/٤٧.

١٣٤- المصدر نفسه : ٤٨.

١٣٥- نفح الطيب : ٧/٨.

١٣٦- المؤنس في أخبار أفريقية وتونس: ١١٧.

١٣٧- المصدر نفسه: ١١٨.

١٣٨- المن بالإمامة: ٢٤٦، ٢٤٩.

١٣٩- نفح الطيب:٤/١٧٢.

١٤٠- البيان المغرب ، قسم الموحدين: ٣/٢٨١.

١٤١- المن بالإمامة: ٤٤٨.

١٤٢- نظم الجمان:١٧٢.

١٤٣- المصدر نفسه: ١٧٨.

١٤٤- المن بالإمامة : ٣٧١.

١٤٥- المصدر نفسه: ٣٧١.

١٤٦- المصدر نفسه: ٣٦، وفي دولة الإسلام في الأندلس، عصر المرابطين والموحدين: ٢/ ٦٢٣. - كان العفو عن العمال المسجونين بسبب جرائم اقتصادية نظامًا متبعًا في بداية حكم كل خليفة موحدي.

١٤٧- المن بالإمامة: ٣٦٣.

١٤٨- المصدر نفسه: ٢٥٥.

١٤٩- المصدر نفسه:.

١٥٠- المصدر نفسه: ٣٧١.

١٥١- المغرب العربي من كتاب نزهة المشتاق: ٨٣ ٨٥ -، وفي

دور المرابطين في نشر الإسلام:٩٨: أن الذي بدأ إنشاء مدينة مراكش الأمير أبو بكر بن عمر .

١٥٢- تاريخ المغرب والأندلس في عصر المرابطين: ٢٦٤-٢٦٧.

١٥٣ المصدر نفسه: ٢٧٢، ٢٧٣-

١٥٤ المن بالإمامة: ٢٣، ٣٠.

١٥٥- المصدر نفسه: ٢٢٠، ولعلّه يقصد بماله الخاص ما يعرف بالمستخلص.

156- Isidro de las Cagigas, p16.

١٥٧- المغرب العربي من كتاب نزهة المشتاق:٨٦.

١٥٨- العلوم والآداب والفنون على عهد الموحدين:٢٦٤.

159- Ambrosio Huici Miranda:1/380.

١٦٠ المعجب: ٢٤٢.

١٦١- البيان المغرب، قسم الموحدين:٣٤.

١٦٢- يذكر Miguel Cruz Hernadez. P276. أن التفريق بين خزانة الحاكم والخزانة العامة في الأندلس في كل العصور الإسلامية قد لا يكون موجودًا. وهذا الأمر ينطبق أيضًا إلى حد بعيد على المرابطين والموحدين الذين حكموا الأندلس ما ناف على القرنين والنصف من الزمان فيصعب التفريق بين المال الخاص بالملك والأسرة الحاكمة، والمال العام الذي هو ملك لجميع المسلمين، وإن كان يشمل الصنفين التسمية بيت مال المسلمين.

١٦٣- المن بالإمامة: ١١٩.

١٦٤- جاء في البيان المغرب: ١٢٤/٤، ١٢٥ ، أنّ ثلاثة رجال قد اجتمعوا فتمنى كل منهم أمنيته، وكانت أمنية واحد منهم أن ينال من زوجة يوسف بن تاشفين فأحضره يوسف بعد أن وصله الخبر، وبعث به إلى زوجته فأبقته ثلاثة أيام سجينًا تطعمه من طعام واحد، وقالت له بعد ذلك: إنّ النساء واحد كالطعام الذي كنت تأكله وأعطته مالا وكسوة وصرفته.

١٦٥- الأنيس المطرب: ٢١٢.

١٦٦- المعجب:٢٣١.

١٦٧- المصدر نفسه: ٢٣١-٢٣٢.

١٦٨- تنظر هذه القضية في ظاهرة الزواج في الأندلس إبان الحقبة المرابطية:٩- ٢٢.

١٦٩- الموحدون في الغرب الإسلامي:٢٨٧.

١٧٠- المصدر نفسه: ١٠-١١.

١٧١- نفح الطيب: ٢١٧/١.

١٧٢- في نفح الطيب: ٤٤٨/٣، نسبت إلى الأبيض. ويذكر المحقق أنها في المعجب نسبت إلى ابن البني.

١٧٣- البيان المغرب:٦٣/٤، ٦٤.

١٧٤- المصدر نفسه: ٤٩.

١٧٥- ينظر : التاريخ الأندلسي من خلال النصوص: ١٠٧، ١٠٨، ناقلاً عن الأمير عبد الله بن زيري في كتاب التبيان: ١٦٨، ١٧١.

١٧٦- رسالة ابن عبدون: ١٩.

١٧٧- المصدر نفسه:٥، ٦.

١٧٨- انظر هذه الرسالة في التاريخ الأندلسي من خلال النصوص : ١٦١- ١٦٩.

١٧٩- المصدر نفسه: ١٦١.

١٨٠- المصدر نفسه: ١٦٧.

١٨١- رسالة ابن عبدون:٧.

١٨٢- التاريخ الأندلسي من خلال النصوص :١٦٦

183- Ambrosio Huici Miranda:1/353.

١٨٤- انظر الرسالة : ٢٣، ٦٣ أو:

Emilio Gomesz Y Provencal. Sevlla A comenzos del siglo XII. Sevlla:P25.

١٨٥- نصوص جديدة ودراسات في تاريخ الغرب الإسلامي :٤٨.

١٨٦- الدوحة المشتبكة:١٧٤، ١٨٥.

١٨٧- نظم الجمان: ٢٢٦.

١٨٨- دولة الإسلام في الأندلس، عصر المرابطين والموحدين:١/٤٢٠، ناقلا عن الحلل الموشية: ٥٧، ٥٨.

١٨٩- البيان المغرب:٤٥/٤.

١٩٠- نظم الجمان:٢٢٢.

١٩١- المصدر نفسه: ٢٥٠.

١٩٢- المصدر نفسه: ٢٥٢.

١٩٣- المصدر نفسه: ٢٦٨.

١٩٤- البيان المغرب، قسم الموحدين:٢٥٨.

١٩٥- نظم الجمان: ٢٢٦.

١٩٦- البيان المغرب، قسم الموحدين: ١٧٣، وبمنظور إسلامي إهراق الخمور في حد ذاته ليس بخسارة بل هو ربح وإنما الخسارة الماديّة كانت في تحويل العنب أصلاً إلى خمور.

١٩٧- نظم الجمان: ٢٣٨.

198- Ambrosio Huici Miranda:1/330.

١٩٩- المغرب والأندلس في عصر المرابطين :١٨.

200- Ambrosio Huici Miranda:1/124.

٢٠١- المصدر نفسه: ٢٦٣/١.

٢٠٢- المن بالإمامة:٤٢٢

١- **الإحاطة في أخبار غرناطة**، للسان الدين ابن الخطيب، تح. محمد عبد الله عنان، ط٢، مكتبة الخانجي، مصر، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م.

٢- **الأنيس المطرب بروض القرطاس**، لابن أبي زرع الفاسي، دار المنصور للطباعة، الرباط، ١٩٧٣م.

٣- **البيان المغرب**، لابن عذاري، تح. إبراهيم الكتاني وآخرين، دار الغرب الإسلامي - بيروت، دار الثقافة- الدار البيضاء.

٤- **البيان المغرب**، لابن عذاري، تح. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٧م.

٥- **التاريخ الأندلسي من خلال النصوص**، لمحمد المنوني وآخرين، ط١، مدارس، الدار البيضاء، ١٩٩١م.

٦- **تاريخ الدولتين**، للزركشي، تح. محمد ماضور، المكتبة العتيقة، تونس.

٧- **تاريخ الفكر الأندلسي**، لآنخل غونثالث بالنثيا، تر. حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.

٨- **تاريخ المغرب والأندلس في عصر المرابطين**، لحمدي عبد المنعم محمد حسين، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٦م.

٩- **التجارة في المغرب الإسلامي**، لنجاة باشا، الجامعة التونسية، تونس، ١٩٧٦م.

١٠- **الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية**، لمجهول، تح. سهيل زكار، وعبد القادر زمامة، ط١، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، ١٩٧٩م.

١١- **دائرة المعارف الإسلامية**، ترجمة محمد ثابت الأفندي، ورفاقه.

١٢- **الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة**، لعلي بن يوسف الحكيم، تح. حسين مؤنس، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية، مج ١٦/ع١/ ١٣٧٨هـ/١٩٥٨م.

١٣- **دور المرابطين في نشر الإسلام في غرب أفريقيا**، لعصمت عبد اللطيف دندش، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

١٤- **دولة الإسلام في الأندلس**، العصر الثالث، دولة المرابطين والموحدين، لمحمد عبد الله عنان، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٠م.

١٥- **رحلة ابن جبير**، لابن جبير، محمد بن أحمد، دار الكتاب اللبناني، بيروت - لبنان.

١٦- **العلوم والآداب والفنون على عهد الموحدين**، لمحمد المنوني، ط٢، دار المغرب للتأليف والترجمة، الرباط، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.

١٧- **قرطبة الإسلامية في القرن الحادي عشر الميلادي**، لمحمد عبد الوهاب خلاف، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.

١٨- **المسالك والممالك**، لأبي عبيد البكري، تح. أدريان فان ليوفن، وأندري فيري، الدار العربية للكتاب- طرابلس، بيت الحكمة - تونس، ١٩٩٢م.

١٩- **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، لعبد الواحد المراكشي، تح. محمد سعيد العريان وآخرين، ط١، المكتبة التجارية، القاهرة، ١٩٤٩م.

٢٠- المغرب العربي من كتاب نزهة المشتاق للإدريسي، لمحمد حاج صادق،
Office des Publications Universitaires, Hydra, Alger

٢١- **المغرب والأندلس في عصر المرابطين**، لإبراهيم القادري، بوتشيش، دار الطليعة، بيروت، ١٩٩٣م.

٢٢- **ملامح من تطور الخط المغربي من خلال الكتابة على النقود**، لعمر أفا، مجلة كلية الآداب، ع٨، الرباط، ١٩٩٣م.

٢٣- **المن بالإمامة**، لابن صاحب الصلاة، تح. عبد الهادي التازي، وزارة الثقافة، بغداد - العراق.

٢٤- **الموحدون في الغرب الإسلامي، تنظيماتهم ونظمهم**، لعز الدين عمر موسى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

٢٥- **المؤنس في أخبار أفريقية وتونس**، لابن أبي دينار، المكتبة العتيقة، تونس.

٢٦- **نصوص جديدة ودراسات في تاريخ الغرب الإسلامي**، لمحمد الشريف، جامعة عبد الملك السعدي، تطوان، ١٩٩٦م.

٢٧- **نظم الجمان**، لابن القطان، تح. محمود علي مكي، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٠م.

٢٨- **نفح الطيب**، للمقري تح. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٨٨م.

٢٩- **النقود العربية**، انتشارها وأثرها في أوربا في القرون الوسطى، لأمين توفيق الطيبي، مجلة كلية التربية بجامعة الفاتح، ع٤، طرابلس، ١٩٨٠م/١٩٨١م.

- Boch Vila, Jacinto: Los almoravides, Editora Marroqui, Tetuan, 1956.
- Codera Y Zaidin, Francisco: iC
- Espanolasî en Revista de Archivos, Bibliotecas Y Museos, ano Iv Madida de Archivos, Bibliotecas Y Museos, ano IV Madid(1874 195-7, 211- 12, 342 4, 358 ñ 60, 374 ñ77.
- Cruz Hernandez, Miguel : El islam de al-Andalus, historia Y estrectura de su readad social, Instituto de cooperacion con el mundo arabe, Madrid 1992.
- Huici Miranda, Ambrosio: Historia Politica del imperio almohade, Editora Marroqui, Tetuan 1956.
- Garcia Gomez, Emilio Y Levi Provencal, E: Sevilla a comienzos del siglo XII, Sevilla 1981.
- Las Cagigas, Isifro de: Sevilla almohade Y los Ultimos anos de su vida musulmana, Instituto de Estudios Africanos, Madrid, 1951.